

الفصل الخامس والثلاثون

في ذكر اتصال الإيمان بالإسلام في المعنى والحكم
واقتراقهما في التفصيل والاسم، وأن كل مؤمن مسلم،
وتحقيق القول بالعمل، وإبطال مذاهب الجهمية والكرامية والحرورية،
وبيان مذهب أهل السنة والجماعة، وفقنا الله تعالى لذلك

قال قائلون: الإيمان هو الإسلام. وهذا قد أذهب التفاوت والمقامات، وهذا يقرب من مذهب المرجئة.

وقال آخرون: إن الإسلام غير الإيمان. وهؤلاء قد أدخلوا التّضادّ والتّغاير، وهذا قريب من قول الإباضية.

فهذه مسألة مشكّلة تحتاج إلى شرح وتفصيل. فمَثَلُ الإسلام من الإيمان كمَثَلُ الشهادتين إحداهما من الأخرى في المعنى والحكم. فشهادة الرسول غير شهادة التوحيد؛ فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم كشيء واحد. كذلك الإيمان والإسلام أحدهما مرتبط بالآخر، فهما كشيء واحد^(١)، ولا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا بد للمسلم من إيمان به يحقّ إيمانه، من حيث اشترط الله سبحانه وتعالى للأعمال الصالحة الإيمان، واشترط للإيمان الأعمال الصالحة، فقال في تحقيق ذلك: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤]. وقال في تحقيق الإيمان بالعمل: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ [طه: ٧٥].

ومن كان ظاهره أعمال الإسلام لا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب فهو منافق

(١) من قوله: «في المعنى والحكم» إلى هنا ساقط من المطبوعة.

نفاقاً ينقل عن الملة، ومن كان عقده الايمان بالغيب، لا يعمل بأحكام الايمان وشرائع الإسلام، فهو كافرٌ كُفراً لا يثبت معه توحيد، ومن كان مؤمناً بالغيب مما أخبر به الرسولُ عن الله سبحانه، عاملاً بما آمن به، فهو مؤمنٌ مسلمٌ، ولولا أنه كذلك لكان المؤمن يجوز أن لا يُسمى مسلماً، ولجاز أن لا يُسمى المسلم مؤمناً بالله تعالى، وقد أجمع أهل القبلة أن كل مؤمن مسلم، وأن كل مسلم مؤمن بالله تعالى^(١) ورسله وكتبه.

ومثلُ الإيمان من الأعمال كمثّل القلب من الجسم، لا ينفك أحدهما من الآخر، لا يكون ذو جسم حتى لا قلب له، ولا ذو قلب لا جسم له؛ فهما سببان منفردان، وفي المعنى والحكم متصلان. ومثلهما أيضاً مثل حبة لها ظاهرٌ وباطن، وهي واحدة لا يقال حبتان؛ لتقارب وصفيهما. فكذلك أعمال الإسلام من الإيمان: الإسلام هو ظاهر الإيمان وهو أعمال الجوارح، والإيمان باطن الإسلام وهو أعمال القلوب.

روى عن النبي ﷺ: «الإسلام علانية والإيمان سر». وفي لفظ آخر: «والإيمان في القلب». فالإسلام أعمال الإيمان، والإيمان عقود الإسلام. فلا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بعقد، ومثلُ ذلك مثل العلم الظاهر والباطن؛ أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب وأعمال الجوارح.

ومثله قول رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» أى لا عمل إلا بعقد وقصد؛ لأن قوله ﷺ: «إنما» تحقيق للشيء ونفى لما سواه، فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات وأعمال القلوب من النيات. فمثل العمل من الإيمان كمثّل الشفتين من اللسان، لا يصح الكلام إلا بهما؛ لأن الشفتين تجمع الحروف، واللسان يظهر الكلام، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام، كذلك فى سقوط العمل ذهابُ الإيمان. ولذلك عدّد الله تعالى فى نعمته على الإنسان بالكلام ذكرَ الشفتين مع اللسان فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨ - ٩].

(١) من قوله: «وقد أجمع» إلى هنا ساقط من المطبوعة.

«على مثل هذا خبر رسول الله ﷺ عن الإيمان والإسلام برصفاً واحداً في حديث ابن عمر: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت». وفي حديث ابن عباس عن وفد بني عبد القيس أنهم سألوه عن الإيمان فذكر هذه الأوصاف، فدل بذلك أنه لا إيمان باطن إلا بإسلام ظاهر، ولا إسلام علانية إلا بالإيمان سرّاً، وأن الإيمان والعمل قرينان، لا يتفجع أحدهما بغير صاحبه، ولا يصح أحدهما إلا بالآخر، كما لا يصحان ولا يوجدان معاً إلا بنفي ضدهما وهو الكفر، كما روى عن النبي ﷺ: «لا يكفر أحدٌ إلا بجحود ما أقرّ به».

وأظهر من حديث ابن عباس أنّاً أنّ في نفس حديث ابن عمر ذكر الإيمان أيضاً بدلاً من لفظ الإسلام. ورواه جرير، عن سالم بن أبي الجعد، عن عطية مولى بني عامر، عن يزيد بن بشر قال: «أتيت ابن عمر، فحاه رجل فقال: يا أبا عبد الله ما لك تحجّ وتعتمر، وقد تركت الغزوة؟ قال: ويلك! إن الإيمان بنى على خمس: تعبد الله تعالى، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت، وتصوم رمضان، كذلك حدثنا رسول الله ﷺ».

وقد اشترط الله تعالى للإيمان العمل الصالح، ونفى النفع بالإيمان إلا بوجود العمل، كما شرط للإيمان الإسلام فقال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠]. إجماع من أهل التفسير: إلا من تاب من الشرك، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ بعد قوله: ﴿وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِأَنْتَى تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [سبا: ٣٧]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣]. كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩].

فاشترط للإيمان الأعمال والتقوى، كما اشترط للأعمال الصالحة الإيمان. فكما لو عمل العبد الصالحات كلّها لم تنفعه إلا بالإيمان، فكذلك لو آمن من الإيمان

كله لم ينفعه إلا بالأعمال. وفي وصية لقمان لابنه: يا بُنَيَّ، كما لا يصلح الزرع إلا بالماء والتراب، فكذلك لا يصلح الإيمان إلا بالعمل والعلم.

فأما تفرقة النبي ﷺ في حديث جبريل عليه السلام لما سأله ما الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالبعث بعد الموت وبالْحَسَابِ وبالقدر خيره وشره». ثم قال: ما الإسلام؟ فذكر الخصال الخمس؛ فإن ذلك تفصيل أعمال القلوب وعقودها على ما توجب هذه المعاني التي وصفناها، أن تكون عقوداً من تفصيل أعمال الجوارح، فيما توجب الأفعال الظاهرة التي وصفها أن تكون علانية، إلا أن ذلك يفرق بين الإسلام والإيمان في المعنى باختلاف وتضاد، وليس فيه دليل على أنهما مختلفان في الحكم، إذ قد يجتمعان في عبد واحد مسلم مؤمن، فيكون ما ذكره من عقود القلب وصف قلبه، وما ذكره من العلانية وصف ظاهر جسمه. والدليل على ذلك أنه جعل وصف الاسمين معني واحداً، في حديث ابن عمرو في حديث وفد بني عبد القيس الذي ذكرناه قبل عن ابن عباس. وقد روى ذلك مفصلاً في حديث على رضي الله تعالى عنه: «الإيمان قولٌ باللسان، وعقدٌ بالقلب، وعملٌ بالأركان». فأدخل أعمال الجوارح في عقود الإيمان.

وأيضاً فإن الأمة مجمعة أن العبد لو آمن بجميع ما ذكره من عقود القلب في حديث جبريل عليه السلام من وصف الإيمان، ولم يعمل بما ذكره من وصف الإسلام بأعمال الجوارح، لا يسمى مؤمناً، وأنه إن عمل بجميع ما وصف به الإسلام، ثم لم يعتقد ما وصفه من الإيمان، أنه لا يكون مسلماً.

وقد أخبر ﷺ أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، وليس فيه دليل على أن الإسلام غير الإيمان، أو أن المسلمين سوى المؤمنين، أو أن الإيمان ضد الإسلام.

والوجه الثاني من تأويل الخبر: أن معنى قوله: «أو مسلم» يعني به: أو مستسلم. فإذا جمع بين عقود القلب وبين أعمال الجوارح كان مسلماً مؤمناً. ومن لم يقل بهذا الذي ذكرناه فقد كفر أبا بكر رضي الله تعالى عنه وجهله في قتال أهل الردة، وأدعى عليه أنه قتل المؤمنين؛ لأن القوم قد جاءوا بعقود الإيمان، ولم

يجحدوا التوحيدَ ولا أكثرَ الأعمال، وإنما أنكروا الزكاة، فاستحلَّ قتلهم. وواطأه الصحابة على ذلك حتى استتاب من رجع منهم.

وأما الحديث الآخر الذي جاء ظاهره أن النبي ﷺ فرَّق بين المؤمن والمسلم، في أنه أعطى رجلاً ولم يعط الآخر. فقال له سعد: يا رسول الله، تركتَ فلاناً لم تعطه وهو مؤمن، فقال: «أو مسلم؟» فأعاد عليه. فأعاده رسول الله ﷺ: «أو مسلم؟» فإنما في هذا دليل على تفرقة الإيمان والإسلام في التفاضل والمقامات؛ أي ليس هو من خصوص المؤمنين ولا أفاضلهم، فكشف مقامه الذي خفى على سعد، كما كشف مقام حارثة عن حقيقة إيمانه، إذ كان خاملاً لا يُؤبَّه له، فقال: «كيف أصبحت؟» فنطق بوجده عن مشاهدته، فقال: «عَرَفْتُ فَالزَّم»؛ فهذا دليل لنا في تفضيل مقام الإيمان على مقام الإسلام، وأن المؤمنين متفاضلون في الإيمان وإن تساوا في أعمال الجوارح من الإسلام، وأن الإيمان لا حدَّ له وإن كان صحته بمحدود الإسلام. فأثر رسول الله ﷺ الذي آمن طوعاً على المكروه. وكان رسول الله ﷺ إنما يعطى من المؤلفة الرؤساء ومن لا يؤمن عاديته، وجمعه على رسول الله ﷺ، وتحريضه المشركين، كما أكرم الرجل بعد أن تكلم فيه، فقيل له في ذلك، فقال: «هذا أحقق مطاعاً»، أو من يكثر عشيرته وأتباعه فيكون ظهيراً على المؤمنين، أو من فيه غنى ومنفعة وعزة للمسلمين.

فأما الاتباع والسفلة من المؤلفة فلم يكن يؤثرهم بالعطاء، بل كان يؤثر المؤمنين، يقدمهم على أراذل المؤلفة وضعفائهم، كما فعل بالقسم الذي قسمه بين المؤمنين فأعطاهم إلا رجلاً من الغزاة له سجادة، محلوق الرأس، فإنه لم يعطه وقال: إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى، والله ما عدل. فقال ﷺ: «إن لم أعدل فمن يعدل؟»، وكان ذلك أول قرن نبغ من هذه الخوارج. أفلا تراه لم يعط هذا شيئاً، ولم يستمله، لأنه لم يكن من خصوص المؤمنين، ولا ممن يتقى بأسه، أو يظهر في الإسلام غناه، فيتألف بالعطاء؟!!

وهذا مثل قول فرعون حين ألجمه الغرق، فاضطره إلى الاستسلام بقوله:

﴿آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]

أجمع أهل التفسير أن معناه: من المستسلمين .

فإن قيل: فقد روى في آخر هذا الخبر في بعض الروايات ما يدل على ضد هذا التأويل، وأن الرجل كان فاضلاً، لا أنه كان مستسماً، وهو أن في الحديث أن النبي ﷺ قال: «إني لأعطي قوماً وأمنع آخرين أكلهم إلى ما جعل الله تعالى في قلوبهم من الإيمان، منهم فلان» قيل: إن هذا كلام مستأنف من رسول الله ﷺ أفاده القائل، لأنه بعث بجوامع الكلم. وكان يُسأل عن الشيء فيخبر به، ويزيد عليه للبيان والهداية الذي أعطى، فكانه أراد أن يخبر بتنوع عطائه، وبضروب المعطين من الناس؛ هذا للحاجة، وهذا للفضل، وهذا للتألف؛ لأن الذي منعه كان أفضل من الذي أعطاه، إذ لو كان الأمر كما قال هذا القائل لكان الإسلام أفضل من الإيمان، ولكان المسلمون أفضل من المؤمنين، ولم يقل بهذا أحد من العلماء. إلا أن الإيمان خاص فيه التفاوت والمقامات؛ فهو يشتمل على الإسلام، والإسلام داخل فيه، والمؤمنون هم خصوص المسلمين منهم المقربون والصديقون والشهداء. والإسلام عامٌ محدود يوصف به عموم المؤمنين، ويدخل فيه أهل الكبائر والإجرام، ولا يخرج منه من فارق الكفر ووقع عليه اسم الإيمان. كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [آل عمران: ٩٤]، وأخبر عنه بالفسوق: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الصف: ٧].

فعلى إجماعهم - أن الإيمان أعلى - إسقاطُ وهم من توهم أن الرجل كان أفضل. كيف وقد روينا تخصيص الإيمان عن النبي ﷺ نصاً أنه سئل: «أى الأعمال أفضل؟ قال: الإسلام. قيل: فأى الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان؟ فجعل الإيمان مقاماً في الإسلام، ففي هذا الحديث أيضاً تخصيص للإيمان على الإسلام، لا تفرقة بينهما بمعنى قوله في وصف الرجل: «أَوْ مُسْلِمٌ؟». وقول النبي ﷺ في وصف الرجل: «أَوْ مُسْلِمٌ» دلَّ على بطلان ما تأوله القائل، لأن هذه اللفظة بآلف الاستفهام لا تستعمل في عرف الكلام إلا في الوصف الأنقص والحال الأدنى، فافهم.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]. فإن هذا أيضاً من هذا النوع، معناه. قولوا استسلمنا حذر النمل. وهؤلاء ضعفاء المؤلففة وأراذلهم كانوا ينقمون على رسول الله ﷺ إيثاره وتقديمه المؤمنين بالعطاء عليهم وإرجاءه إياهم، فقالوا: لم لا يعطينا كما يعطى المؤمنين، فإننا مؤمنون كههم؟ فأخبر الله تعالى بذلك عنهم وأكذبهم فى دعواهم، وهم الذين قص الله تعالى أخبارهم فى قوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨]. فى هذه الآية دليل على أن النبى ﷺ لم يكن يعطى هذا الضرب من المؤلففة.

وليس فى الآية تفرقة بين الإيمان والإسلام، بدليل قوله تعالى فى الآية التى بعدها: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧]. فسمى إسلامهم إيماناً؛ لأنه عطف ببعض الكلام على بعض، ورد أوله إلى آخره، وإنما أسقط المنة به على رسوله، وأثبت المن عليهم بنفسه، وعطف بآخر الاسم على أوله، وغاير بين اللفظين فلم يرد أحدهما على الآخر، فيقول: «أن هداكم للإسلام» لاتساع لسان العرب، وليفيدنا فضل بيان، وأن الإسلام والإيمان اسمان بمعنى واحد. كما قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرِزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣]، ولم يقل: يخلقكم؛ ليبين أن الرازق هو الخالق، وليفيد وصفاً ثانياً وصف به نفسه تعالى، فهو كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الدريات: ٣٥ - ٣٦]. وهكذا قرأتها فى مصحف ابن مسعود قال: «سَبَّحَانَكَ تَبَّتْ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوْلُ الْمُسْلِمِينَ»^(١)، فلولا أنهما بمعنى لم يَجْزُ أن يقرأ بخلاف المعنى.

فأما ما روى عن أبى جعفر محمد بن على: الإيمان مقصور فى الإسلام. فمعناه: هو باطنه. قال: وأدار دائرة^(٢) كبيرة، فقال: هذا الإسلام، ثم أدار فى

(١) الآية بلفظ: «وأنا أول المؤمنين» [سورة الاعراف: ١٤٣].

(٢) فى المطبوعة: «دائرة» فى كل موضع فيه «دائرة» وأثبت ما فى (د، م).

وسطها دائرة صغيرة فقال: وهذا الإيمان في الإسلام. فإذا فعل وفعل خرج من الإيمان وصار في الإسلام. يريد أنه خرج من حقيقة الإيمان وكماله، ولم يكن من الموصوفين المدوحين بالخوف والورع من المؤمنين؛ لأنه خرج من الاسم والمعنى حتى لا يكون مؤمناً بالله مصداقاً برسُله وكتبه. ألا ترى إلى الدائرة الصغيرة غير خارجة من الدائرة الكبيرة التي أدارها حولها، فجعلها فيها وضرب المثل بها، لكنّها خالصها وليّها ومخصوصةٌ فيها؟ ولو أراد أنه يخرج من الإيمان أصلاً لجعلها دارتين منفردتين، ولم يجعل إحداهما جوف الأخرى.

وكذلك جاء الخبر: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»، معناه: كامل الإيمان أو مؤمن حقاً؛ لأن حقيقة الإيمان وكماله بالخوف والورع، إذ الأمة مُجمِعة أن أهل الكبائر ليسوا بكافرين، وإذا فسق بالزنا وشرب الخمر خرج من حقيقة الإيمان؛ وهو الخوف والورع، ولم يخرج من اسمه ومعناه؛ وهو التصديق والتزام الشريعة.

وفيه معنى لطيف كأنه يرتفع عنه إيمانُ الحياء؛ لأن النبي ﷺ قال: «الحياء من الإيمان»، والمستحى لا يكشف عورته على حرام، ويبقى إيمان الإسلام والتوحيد، وإيجاب الأحكام.

وقد روينا عن الحسن بيان ذلك أنه قال: الإيمان حقيقة الإسلام. وقيل لحذيفة: من المنافق؟ فقال: الذي يتكلم بالإسلام ولا يعمل به. فسمى علم الإيمان إسلاماً وقرن القول بالعمل. وقال الثوري رحمه الله: الناس عندنا مؤمنون مسلمون في حدودهم، وفرائضهم، وفي النكاح، وفي الموارث، وفي الصلاة خلفهم، والصلاة عليهم، لا يُحاسب الأحياء، ولا يُقضى على الأموات، ونكل ما لم نعلم من سرائرهم إلى الله تعالى، ونسمع بالتشديد فنخافه، ونسمع اللين ففرجوه لأهل القبلة، ونتهم رأينا لرأى السلف قبلنا.

وما ذكرناه من أن الإسلام والإيمان قرينان لا يفترقان؛ هذا مذهب فقهاء أصحاب الحديث، وطريقة أئمة السلف رضى الله عنهم أجمعين.

• باب ذكر تمهيد بيان ما نقل عن المحدثين من التفرقة بينهما وما جاء في معناه:

فأما ما حكى عن بعض أصحاب الحديث أنه فرّق بين الإيمان والإسلام، فقال الزهري: الإسلام الكلمة، والإيمان العمل. وقال عبد الرحمن بن مهدي وقد سئل عن الإيمان والإسلام فقال: هما شيان. وقول حماد بن زيد: الإسلام عام والإيمان خاص.

فإن قول هؤلاء على جملة قولنا، وهو دليل له وشاهد عليه، وأنهم لم يفرقوا بين الإيمان والإسلام تفرقة اختلاف ولا تضاد، ولم يريدوا أن أحدهما يوجد ويصح بعدم الآخر؛ ليواطئوا مذهب المرجئة؛ لأنهم أبعد شيء منهم، إذ هم أصحاب أثر وتوقيف، وإنما فرّقوا بينهما تفرقة تفاوت وتخصيص؛ أي أن الإيمان أخص وأعلى؛ لأنّ الزيادة والنقصان فيه، والفضائل والمقامات عنه، والاستثناء واجب فيه؛ وأن الإسلام عام لا يخرج منه إلا الكافرون، إذ ليس وراءه شيء. وعند جماعة من العلماء أن الاستثناء غير واجب في الإسلام، لأنه محدود معلوم.

فهذا كان قصد من فرّق بين الإسلام والإيمان، وهي طريقة بعض السلف، وعبارة القدماء، وهو على نحو ما فصلناه وبمعنى ما بيّناه، وإن كنا نحن أظهر تفصيلاً وأبين ترتيباً. وهذا مثل الخبر الذي روى أن النبي ﷺ سئل: «أى الإيمان أفضل؟ قال: الإسلام. قيل: فأى الإسلام خير؟ قال: الإيمان». فلم يفرق بينهما، ولكنه خصّص فجعل الإيمان حقيقة الإسلام وخالصه؛ لأنه أخبر أنه منه، فهذا من قوله: «من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، أي من تحقّقه بالإسلام ومن أعلى إسلامه هذا الوصف، وهذا هو نعت المؤمن الموقن الزاهد. وهذا يشبه ما مثله أبو جعفر محمد بن عليّ، في أنه أدار دارة كبيرة، وأدار فيها دارة صغيرة تخصيصاً.

وجميع ما شرحناه وذكرناه عن السلف يبطل قول المرجئة، والكرامية، والإباضية، ويدحض دعواهم في أن الإيمان قول أو معرفة وعقد بلا عمل.

وهو أيضاً ردُّ على المعتزلة القائلين بالمنزلة بين المنزلتين، الذين يقولون: مؤمن، وفاسق، وكافر؛ فلا يجعلون الفاسق مؤمناً.

وهو ردُّ على الخشبية، والخزمية، والقطعية، والحرورية؛ أصناف من الخوارج، يقولون: من أتى كبيرة خرج من الإيمان، وأن أهل الكبائر كفار يحلّ قتلهم. ويقولون: إن أهل البغي من الأئمة كفره يجب على الرعية قتلهم. ومنهم من يقول: إن من بغي على الإمام فقد كفر. بخلاف قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ طَافْتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ آفْتَتُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، فأمر بقتال أهل البغي بتسميته إياهم مؤمنين ولم يجعل لهم منزلة ثالثة.

وقد ابتلينا بطائفتين مبتدعتين متضادتين في المقالة: المرجئة والمعتزلة. قالت المرجئة: إن الموحدين لا يدخلون النار، وإن عملوا بالكبائر والفسوق كله؛ لأن ذلك لا ينقص إيمانهم. وقالت المعتزلة: إن الفاسق ليس بمؤمن، وإن مات على صغيرة من الصغائر من غير توبة دخل النار لا محالة ولم يخرج منها خالداً مع الكفار.

والصواب من ذلك: أن الفاسق مؤمن لا يُخرجه فسقه من اسم الإيمان وحكمه، ولكن لا يُدخله في المؤمنين حقاً من الصديقين والشهداء، وأن أهل الكبائر قد استوجبوا الوعيد ودخول النار، وجائز أن يعفو الله تعالى عنهم بكرمه ويسمح لهم بجوده. كما روينا عن عليٍّ أنه قال: عليكم بالنمط الأوسط، الذي يرجع إليه الغالي ويرتفع عنه القالي.

وقد قال ﷺ في وصف علماء السنة ومدحهم: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوَّهُ، يَنْفُونَ عَنْ تَحْرِيفِ الْغَالِيْنَ وَاتِّحَالِ الْمُبْطِلِيْنَ وَتَأْوِيلِ الْجَاهِلِيْنَ». فالغالون: هم المجاوزون للسنة والآثار. والمبطلون: هم المدعون بالرأى والقياس. والجاهلون: هم الشاطِّحون من المتصوفة الضلال. وعدول كلِّ خَلْفٍ من اتبع سنة صالحى من سَلَفٍ، ولم يتدع في الدِّين، ولا اتخذ وليجةً دون طريق المؤمنين؛

وهم رواة الأخبار، وحملة الآثار من المحدثين وفقهاء المسلمين. ويوضح قولنا ويصححه قول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] إجماعاً من المسلمين، وأنها نزلت بعد نزول الفرائض وإتمام الشرائع، وفي حجة الوداع؛ وهى آخر حجة حجّها رسول الله ﷺ بعد نزول فرض الحج؛ لأنّ سورة المائدة مدنية بإجماع من القراء، وهى من آخر ما نزل من القرآن باتفاق من الفقهاء. ولم يلبث رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية إلا ثلاثة أشهر وثلاثة أيام، اتفق عليه أهل التاريخ؛ لأنها نزلت يوم التاسع من ذى الحجة من آخر يوم عرفة، وقبض رسول الله ﷺ لاثنتى عشرة خلون من ربيع الأول. فقال الله تعالى بعد نزول الأحكام، وأحكام الحلال والحرام: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. والإكمال هو إتمام الشيء الذى بعضه متعلق ببعض، فلا يقال أكمل لِمَا كان له منه بعد، ولا لِمَا لا بعض له، وإنما يقال أكمل لِمَا كان بعضه قبل بعض، فإذا وُجد جميعه قيل: قد أكمل وتمّم. هذا هو حقيقة هذه الكلمة.

فلما كان الإيمان قد تقدّم بمكة وأنزل الله تعالى الفرائض والدين شيئاً بعد شىء، وكان الإكمال من الدين، دلّ أن بعضه متعلق ببعض إلى يوم أكمله، فصارت الأعمال متعلقة بالإيمان؛ وهما الدين المكمل.

وقال بعض السلف: من لم يقل من المرجئة أن إبليس مؤمن؛ لأنه قد أقرّ بالإيمان وقال به، انكسر عليه مذهبه. ولعمري إن إبليس - لعنه الله - موحد لله تعالى عارف به، إلا أنه لم يعمل بالتوحيد، ولم يطع من عرفه وآمن به؛ فكفر.

فأما تعلقهم بقول الله تعالى: ﴿فَأَنبَأَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ٨٥]، فإنه شرط القول للجنات، أو علّق الجنات بالقول، فإنّما ذلك إثبات منه تعالى لتحقيق القول، وأنه قول إيمانٍ ويقين، وأنهم غير متعودين بالقول، ولا متخذوه جنة كالمناققين، إذ المنافقون قد قالوا كقولهم، إلا أنه أخبر عن سرائرهم بضده فقال: ﴿هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. فأراد سبحانه بأن قول هؤلاء قول

المؤمنين، وأن قولهم إيمانٌ من أعمالهم؛ لأنهم منفردون بالقول دون العمل. وفيه أيضاً دليلٌ: أن القول بالحق من الإيمان، وأنه يستحق عليه ثواباً، لأنه من أعمال البر بمنزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فأما أن يكون فيه دليلٌ أن القولَ حسبُ هو الإيمان كله، وأن الإيمان يكون قولاً لا يحتاج إلى عمل، فهذا باطلٌ بالأدلة التي قدمنا ذكرها من الآي التي شرط الله تعالى فيها الأعمال. ومن قوله في الكفار: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠].

وأيضاً فإن في نفس هذه الآية بطلان دعوى المرجئة؛ لأن الله تعالى لم يقل: فلم يشبههم الله إلا بما قالوا جنت، وإنما قال عز وجل: ﴿فَأَتَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ﴾، فأخبر أنه أجرهم على قولهم الحق، كما قال: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا﴾ [سبا: ٣٧]، ثم أحكم ذلك وقيدَه بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البينة: ٥٠]. ولكن هؤلاء كما قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧٠]. وكما قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الذين يتَّبِعُونَ ما تشابه من القرآن فهم الذين عنى الله تعالى فأحذروهم». وذلك أن الله تعالى قرن الأعمال بالإيمان في كل المواضع، فلم تقف المرجئة مع شيء من هذا البيان والإحكام. فلما أجمل القول في موضع واحد لما ذكرناه من السبب تعلقوا به، ووقفوا معه. وقد قال رسول الله ﷺ: «صنفان لا نصيب لهما في الإسلام - وفي لفظ آخر: لا ينالهم شفاعتي - القدرية والمرجئة». وفي الحديث الغريب: «طائفتان لا يدخلون الجنة: من قال أن الإيمان كلام». ورواه حذيفة فقال: «إني لأعلم أهل دينين في النار: قوم شرار بلا علم، وقوم في آخر الزمان يقولون: كان أولونا ضاللاً».

نسأل الله تعالى أن لا يصرفنا عن فهم آياته، ولا يبلونا بالكبر، وأن يرينا سبيل

الرُّشد ويوقننا لاتخاذهِ سبيلاً، وأن يرينا سبيلَ الغنى ويعصمنا من اتخاذه سبيلاً. كما أخبر بذلك عمّن بلاه به فقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنِ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الذَّنْبِ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الاعراف ١٤٦] الآية.

• ذكر الاستثناء في الإيمان والإشفاق من النفاق وطريقة السلف في ذلك:

فأما الاستثناء في الإيمان فإنه سنة ماضية، وفعل الأئمة الراضية، على معنى الخوف والتقصير، وكراهية التزكية للنفس، لا على وجه الارتباب في اليقين، ولا بمعنى الشك في التصديق، إذ الإيمان مقامات، والمؤمنون فيه درجات. ولذلك قال الله تعالى لقوم موصوفين بأعيانهم: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤]. فهذا وصفهم بالكمال، ومدحهم بخصال الأعمال. ففي دليل خطابه أن ثم مؤمنين غير حقاً، كيف وقد قال: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٥٠ - ٦]. وقال سبحانه وتعالى في وصف آخرين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]. وقال في نعت الصادقين: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]. وقال في مثل وصفهم: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ﴾ الآية، فذكر عشرين وصفاً إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. منها الإيثار بالمال على حبه، والوفاء بالعهد، والصبر في الأمراض والجزع والشدائد. فبعد ذلك شهد لهم بالصدق والتقوى وقال في وصف المحبوبين من الموتين: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]. وقال في نعت عموم المؤمنين: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ * إِنْ يَسْأَلْكُمْ فِي حُفِّكُمْ تَبَخَّلُوا وَبَخَّلُوا وَيُخْرِجْ أَمْوَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦ - ٣٧].

فستان بين من وصف بالمجاهدة والصدق، وبين من نعت بالخلف وعرض

للمقت، وبين من وُصف بالحق، وبين من يُجادل في الحق، وكم بين من قَبِلَ منه المال والنفس، وبين من ردَّ عليه المال ولم يسأله لما علم منه من البخل والضغن. واسم الإيمان يجمعهم ومعناه يجتمع عليهم، إلا أن مقامات الإيمان ترفع بعضهم على بعض، وتفاوت بين بعضهم وبعض، كما قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. وكقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠] يعنى الجنة على تفاوت الدرجات فيها، فجمع بينهم في الدار كما جمع بينهم في اسم الإيمان، ورفعهم في الدرجات علواً في المقامات، كما قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٣].

وقد روينا في خبر: «الإيمانُ عريانٌ ولباسه التقوى، وحليته الورعُ، وثمرته العلم»، ففيه دليل أن من لا تقوى له فلا لبس لإيمانه، ومن لا ورع له فلا زينة لإيمانه، ومن لا علم له فلا ثمرة لإيمانه. فإن اتفق فاسقٌ ظالمٌ جاهلٌ كان بالمنافقين أشبه منه بالمؤمنين، وكان إيمانه إلى النفاق أقرب، ويقينه إلى الشك أميل، ولم يخرج من اسم الإيمان إلا أن إيمانه عريانٌ لا لبسة له، معطلٌ لا كسب له، كما قال: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

والنفاق مقامات، قيل: سبعون باباً. والشرك مثل ذلك. وهم فيها طبقات.

روى عن النبي ﷺ: «أربعٌ من كُنَّ فيه فهو منافقٌ خالصٌ، وإن صام وصلى وزعم أنه مؤمن: من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اتّمن خان، وإذا خاصم فجر». وفي بعض هذا الحديث: «وإذا عاهد غدر». فصارت خمساً، فإن كانت فيه واحدة منهن ففيه شعبة من النفاق حتى يدعها.

وفي حديث أبي سعيد الخدري، وأبي كبشة الأثاري: «القلوب أربعةٌ: قلبٌ أجرد فيه سراجٌ يزهو، فذلك قلب المؤمن، وقلبٌ مُصنَّعٌ فيه إيمانٌ ونفاقٌ، فمثل الإيمان فيه كالبقلة يمدُّها الماء العذب، ومثل النفاق فيه كمثل القرحة يمدُّها القيح

والصديد، فأىُّ المادتين غلب عليه حكم له بها». وفي لفظ آخر: «أيهما غلبت عليه ذهبت به».

وفي الخبر: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق». ففي تبعض أخلاق الإيمان، وفي وجود دقائق الشرك وشعب النفاق ما يوجب الاستثناء في كمال الإيمان، لجواز اجتماع الإيمان والنفاق في القلب، ولوجود شعب النفاق، وعدم بعض شعب الإيمان من القلب. كيف، وقد جاء في الخبر: «أكثر منافقى أمتي قرأوها»، والحديث الآخر: «الشرك أخنى في أمتي من ديبب النمل على الصفا»!

وقال حنيفة: كان الرجل يتكلم بالكلمة على عهد رسول الله ﷺ بصير بها منافقاً إلى أن يموت، إني لاسمعتها من أحدكم في اليوم عشر مرات. وفي حديث على كرم الله وجهه: إن الإيمان ليبدو لمعة بيضاء؛ فإذا عمل العبد الصالحات نما وزاد حتى يبيض القلب كله، وإن النفاق ليبدو نكتة سوداء، فإذا انتهكت الحرمات نمت وزادت حتى يسود القلب فيطبع عليه؛ فذلك الختم. ثم قال: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

فهذا كله موجب للاستثناء في الإيمان؛ خشية خفايا الشرك، ووجود دقائق النفاق، وخوفاً من الدعوى للحقيقة والكمال؛ لأن من قال: إني مؤمن حقاً، فقد زكى نفسه، وعصى ربه، لأن الله تعالى نهى عن التزكية للنفس، وعرض المزكى نفسه للكذب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢]. ويقول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بَلَى اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾. ثم قال تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النساء: ٤٩ - ٥٠].

وقد قال إبراهيم عليه السلام في تفسير أحد الوجهين من قوله تعالى: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ [الانعام: ٨٠]. ومثله قال شعيب: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ يعني ملة الكفر ﴿إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الاعراف: ٨٩]. ثم عللاً جميعاً بسعة العلم، وسبق المشيئة به، فلم يأمن أن يكونا في

سعة علم الله عز وجل وفي خفي مشيئته ضد ما ظهر لهما من حكمته، فيدرکہا ما سبق في علمه لقصور علمهما عن علمه، ولأنه لا مشيئة لهما دون مشيئته^(١)؛ وهذا هو خوفُ المكرِّ.

وحقيقة المكرِّ معنيان؛ أحدهما: أن يُظهر شيئاً ويخفي ضده. والثاني: أن يكشف ما كان ستره، ويُفشي ما كان أسرّه بعد الطمأنينة والعزة. والأنبياء مع فضلهم ومكانهم يستنون في الكفر خيفةً المكرِّ، ولا يستثنى الضعيفُ الجاهل في الإيمان، ولا يغتر بظاهر أمره، بل ينبغي أن يستثنى في الإسلام أيضاً وفي جميع أعمال البرِّ؛ لأن القبول غير العمل، والسابقة غير ما ظهر من المعاملة، ولا ينبغي أن يدع الاستثناء في شيءٍ من الأحوال.

وقال بعض العلماء في معنى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَت سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ن: ١٩]، قال: بالسابقة. وقال بعض السلف: إنما يوزن من الأعمال خواتيمها. وكان أبو الدرداء يحلف بالله عز وجل: ما أحدٌ آمنٍ من أن يُسلب إيمانه إلا سلبه. ويقال: من الذنوب ذنوب تؤخر عقوبتها إلى سوء الخاتمة. وهذا من أخوف ما خافه العاملون مع قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣]. وقيل: من الذنوب ذنوبٌ لا عقوبة لها إلا سلب التوحيد في آخر نفسٍ، نعوذ بالله تعالى من ذلك. وقيل: هذا يكون عقوبة الدعوى للولاية والكرامات بالافتراء على الله تعالى.

وكان سهل رحمه الله تعالى يقول: من علامة الأولياء أنهم يستنون في كل شيء. وقال: من قال أفعل كذا، ولم يقل إن شاء الله تعالى، سأل الله عن هذا القول يوم القيامة، فإن شاء عذبه وإن شاء غفر له.

وقد نهى الله تبارك وتعالى رسوله ﷺ أن لا يقول شيئاً حتى يستثنى، وأمره بالاستثناء إذا نسي، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، ثم قال: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤] أي الاستثناء، أي

(١) من قوله: «ضد ما ظهر» إلى هنا ساقط من المطبوعة.

فاستن إذا ذكرت، فتأدب ﷺ بذلك أحسن الأدب، فكان يستثنى في الشيء يقع لا محالة. فروى أنه دخل المقابر فقال: «السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون».

وقال سبحانه معلماً لعباده الاستثناء ورآدهم إليه بمشيئته؛ وهو أصدق القائلين وأعلم العالمين: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

والاستثناء أصل يرد إليه من عرفه ولم ينكر الاستثناء، والأصل هو أن الإيمان يزيد وينقص، فأما زيادته فقد ثبت بنص الكتاب من قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]. ومن قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، إلى نظائرها. وما يزيد فهو ينقص؛ لأن معناه موجود في الكتاب بدليل الخطاب من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]. وقوله: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [النساء: ٦٤]. ومن قوله تعالى: ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥]. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥].

فما يزيد الظالمين إلا خساراً ينقصهم رجحاناً وربحاً، وما يزيدهم كفرةً ينقصهم إيماناً، وما يكون عليهم عمى يقصمهم بصيره، وما يزيدهم رجساً يكون لهم من الطهارة نقصاً، من قبل أن يزيد الشر نقصان الخير، كما أن مزيد الخير نقصان الشر.

فإذا ثبت أن الإيمان يزيد بالصالحات وينقص بالسيئات وجب الاستثناء فيه؛ لأن الصالحات درجات يعلو فيها المؤمنون بحسن الولايات والمجاهدات. قال الله تعالى في المجمل من الخطاب: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]. وقال: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]. وقال في المفسر: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [لاحقاف: ١٩]. وقال في مثله: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٧]. وقال: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾

وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿٩٥﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى النَّقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥].

وروينا في حديث واثلة بن الأسقع: «الإيمان يزيد وينقص»، وروى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن لا يحصى من التابعين. وقيل لأحمد بن حنبل رضى الله عنهما: ما معنى الاستثناء في الإيمان؟ قال: أليس الإيمان قولاً وعملاً؟ قيل: نعم. قال: فالتصديق بالقول والاستثناء بالعمل.

وقال بعض العلماء: أقرب الناس من النفاق من يرى أنه منه برىء. وقال مرة: آمنهم له. وقال عمر مولى عفرة: أقرب الناس إلى النفاق الذى إذا زُكِّيَ بما ليس فيه ارتاح لذلك قلبه، وأبعد الناس منه من يتخوف أن لا ينجيه حقيقة ما هو فيه. وقال بشر بن الحارث: سكون القلب إلى قبول المدح أضرب عليه من المعاصى.

وكان سهل يقول: غفلة العالم السكون إلى الشىء، وغفلة الجاهل الافتخار بالشىء. والسكون عندهم من الدعوى، والدعوى من المعاصى. وقال حذيفة: اليوم المنافقون أكثر منهم على عهد رسول الله ﷺ؛ كانوا إذ ذاك يخفونه وهم اليوم يظهرونه. وقيل للحسن: إن قومًا يقولون لا نفاق اليوم، فقال: يا ابن أختى، لو هلك المنافقون لاستوحشتم فى الطرقات. وعنه وعن غيره: لو نبت للمنافقين أذنان ما قدرنا أن نطأ على الأرض.

وسمع ابن عمر رجلاً يطعن على الحجاج، فقال: أرايت لو كان حاضرًا بين يديك أكنت تتكلم فيه بما تكلمت الآن؟ قال: لا. قال: كنا نعد هذا نفاقًا على عهد رسول الله ﷺ.

وقال رسول الله ﷺ: «من كان ذا لسانين فى الدنيا، جعل له لسانان من نار فى الآخرة».

وفى خبر آخر: «شر الناس ذو الوجهين؛ يأتى هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه». وقيل للحسن: إن قومًا يقولون: لا نخاف النفاق. فقال: والله لأن أكون أعلم أنى برىء من النفاق أحبُّ إلىَّ من تلاع الأرض ذهبًا. وقال الحسن: إن من النفاق

اختلاف اللسان والقلب والسر والعلانية والمدخل والمخرج.

وقال رجل لحذيفة: إنى أخاف أن أكون منافقاً. فقال: لو كنت منافقاً ما خفت أن تكون منافقاً، إن المنافق قد أمن النفاق. لأن النفاق على ضربين: نفاق ينقل عن الملة؛ وهو الشك في دين الله تعالى والرد لشرع رسول الله ﷺ، ونفاق لا ينقل عن الملة ولا يُخرج من الإسلام، ولكنه يُقص الإيمان، ويذهب حقيقته، ويطفئ أنواره، ويحرم مزیده، ويحبط الأعمال، ويوجب المقت والإعراض؛ وهو: الرياء، والمداهنة، والتصنع للخلق، والتزيُّن بالحق، وائتلاف الألسنة، واختلاف القلوب، وتفاوت القول والعمل، ومخالفة الأمر إلى ما يُنهي عنه، واختلاف السر والعلانية، وزيادة الظواهر على السرائر. وهذا المعنى من النفاق الذى خافه السلف وكانوا مه على إشفاق.

وكان سهل يقول: المرأى حقاً الذى يُحسن ظاهره حتى لا تنكر العامة والعلماء من ظاهره شيئاً، وباطنه خراب. وقد كان الحسن وأصحابه يسمون أهل البدع منافقين. وكان ابن سيرين وأصحابه يسمونهم خوارج.

وقال ابن أبى مليكة: أدركت ثلاثين ومائة - وفى رواية خمسمائة - من أصحاب النبى ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه. وقال مرة: ما منهم أحد يقول أنا على إيمان جبريل وسكائيل عليهما السلام.

وقد روينا عن على وأبى سعيد قالا: الإرجاء بدعة. وقال أيوب: أنا أكبر من الإرجاء، أول من أحدث الإرجاء رجل من أهل المدينة، ذكره. وقال قتادة: نحن الله ديناً أنا أكبر منه، وإنما ظهر الإرجاء بعد هزيمة ابن الأشعث، يعنى فى ولاية الحجَّاج.

وقال سفيان الثورى: من قال أنا مؤمن عند الله فهو من الكذابين، ومن قال أنا مؤمن حقاً فهو بدعة. قيل: فما تقول؟ قال: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِن قَبْلِهِ﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية. وقيل للحسن: أمؤمن أنت؟ قال: إن شاء الله. فقيل: تستثنى يا أبا سعيد فى الإيمان؟ فقال: أخاف أن أقول نعم فيقول الله

تعالى: كذبت يا حسن، فحق على الكلمة. وكان يقول: ما يؤمنى أن يكون الله عز وجل قد أطلع على في بعض ما يكره قمقتى، وقال: اذهب لا قيلت لك عملاً أبداً، فأنا أعمل في غير معمل.

وكان جماعة من أهل العلم يرون السؤال عن قوله «أؤمن أنت؟» بدعة. ويقول بعضهم: إذا قيل لك «أؤمن أنت؟» فقل: آمنت بالله وكتبه ورسله. وقال إبراهيم: إذا قيل لك «أؤمن أنت؟» فقل: ما أشك في الإيمان، وسؤالك إياي بدعة.

وروينا عن الثوري عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم النخعي: إذا سئلت مؤمن أنت؟ فقل: لا إله إلا الله. ومنصور عن إبراهيم قال: سئل علقمة: مؤمن أنت؟ فقال: أرجو ذلك إن شاء الله. وكان الثوري يقول: نحن مؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما ندرى ما نحن عند الله.

وقال بعض العلماء: أنا مؤمن بالإيمان غير شاك فيه ولا أدري أنا ممن قال الله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ أم لا.

وقال بعض العارفين: لو عرضت على الشهادة عند باب الدار والموت على التوحيد عند باب الحجر لاخترت الموت على الشهادة. قيل: ولم؟ قال: لأنى لا أدري ما يعرض لقلبي من التغير عن التوحيد من باب الحجر إلى باب الدار.

وقال أبو سليمان الداراني: سمعت فلاناً - يعنى بعض الأمراء - يتكلم على المنبر بكلام، أردت أن أقوم فأنكر عليه، فخشيت أن يأمر بقتلى، فلم يكن بى أن أموت، ولكن خشيت أن يعرض لقلبي التزين للخلق بأنى أمرت بالمعروف وأنكرت على الإمام، فقتلت في الله عز وجل عند خروج روحى، فكففت عن ذلك.

وقال بعض العارفين: لو عرفت أحداً على التوحيد خمسين سنة ثم حالت بينى وبينه سارية ثم مات، لم أحكم أنه مات على التوحيد لعلمى بسرعة تقليب القلوب. وقال منصور بن راذان: إن كان الرجل من أصحاب النبي ﷺ إذا سئل:

أؤمن أنت؟ قال: أنا مؤمن إن شاء الله. وقال أبو وائل: قال رجل لابن مسعود: لقيت ركباً فقالوا: نحن المؤمنون. فقال: ألا قالوا: نحن من أهل الجنة؟ وقال بعض أصحاب عبد الله لرجل: أؤمن أنت؟ قال: نعم. فذكر ذلك لابن مسعود فقال: سلوه أمن أهل الجنة أنت؟ قال: أرجو. فقال: ألا رجيت الأولى كما رجيت الثانية. ونقش ابن لبعض التابعين على خاتمه: فلان لا يشرك بالله تعالى شيئاً. فقال أبوه: هذا أقيح من الشرك.

وقال بعض السلف: أقرب الناس من النفاق من يرى أنه أبعدهم منه عند نفسه. وفي الخبر: أن رسول الله ﷺ كان جالساً في جماعة من أصحابه، فذكروا رجلاً ومدحوه وأحسنوا الثناء عليه، فبينما هم كذلك إذ طلع عليهم الرجلُ يقطر وجهه ماء من أثر الوضوء، قد علق نعليه بيديه وبين عينيه أثر السجود. فقالوا: يا رسول الله، هذا هو الرجل الذي وصفنا لك آنفاً. فلما نظر إليه ﷺ قال: «أرى على وجهه سُفْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ» يعني ظلمة. فجاء الرجل حتى سلم على رسول الله ﷺ وجلس مع القوم، فقال له النبي ﷺ: نشدتك الله هل حدثت نفسك حين أشرفت على القوم أنه ليس فيهم خير منك؟ فقال: اللهم نعم. وفي الحديث: «من قال إني مؤمن فهو كافر، ومن قال إني عالم فهو جاهل، ومن قال إني في الجنة فهو في النار».

وعلم رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه دعاء، قال فيه: «اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم». وجاء في الخبر: «الشرك في أمتي أخفى من ديبب النمل على الصفا». وكان من دعاء رسول الله ﷺ: «اللهم إني أستغفرك لما علمت وما لم أعلم». فقيل له: أتخاف يا رسول الله؟ قال: «وما يؤمنني والقلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء».

وقال الله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]. قيل: عملوا أعمالاً ظنوا أنها حسنات، فلما كان عند الحساب والميزان وجدوها سيئات. وقيل: كانت هذه الآية مبكاة العابدين. وقيل في معنى قوله تعالى: ﴿وَوَتَمَّتْ

كَلِمَةً رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴿ [الأنعام: ١١٥]. قيل: صِدْقًا لِمَنْ مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ، وَعَدْلًا لِمَنْ مَاتَ عَلَى الشَّرْكِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ ﴿ [يونس: ٩٦-٩٧]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ ﴿ [المؤمنون: ٦٣]. وَقَالَ: ﴿أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيْبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ ﴿ [الاعراف: ٣٧]. ﴿وَإِنَّا لَمَوْفُوهُم نَصِيْبُهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ ﴿ [هود: ١٠٩]. وَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿ [الحج: ٤١]. وَقَالَ: ﴿لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴿ [النمل: ٦٥].

فالاستثناء في الإيمان هو من الإيمان، والاستثناء في كل شيء من علامة الأولياء، والإشفاق من الشرك والنفاق هو من مزيد الإيمان؛ لثلاث يسكن العبد إلى شيء ولا يزكي نفسه بشيء.

وقال سري السقطي: لو أن رجلاً دخل إلى بستان فيه من جميع الأشجار، عليها من جميع الطياري، فخاطبه كل طير منها بلغته فقال: السلام عليك يا ولي الله، فسكنت نفسه إلى ذلك، كان أسيراً في يديها.
